

مقررات لجنة بازل II - BASEL

المحتويات

نشأة وأهداف لجنة بازل

تعريف رأس المال ومفهوم الملاحة

المعايير المستخدمة لقياس مدى كفاية رأس المال

معييار ملاحة رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل لعام 1988

core capital رأس المال الأساسي

supplementary capital رأس المال التكميلي (المساند)

حدود والقيود المفروضة على رأس المال حسب لجنة بازل

تقييم بازل حول كفاية رأس المال

المشروع الجديد لمعييار ملاحة رأس المال

الدعامة الأولى : متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

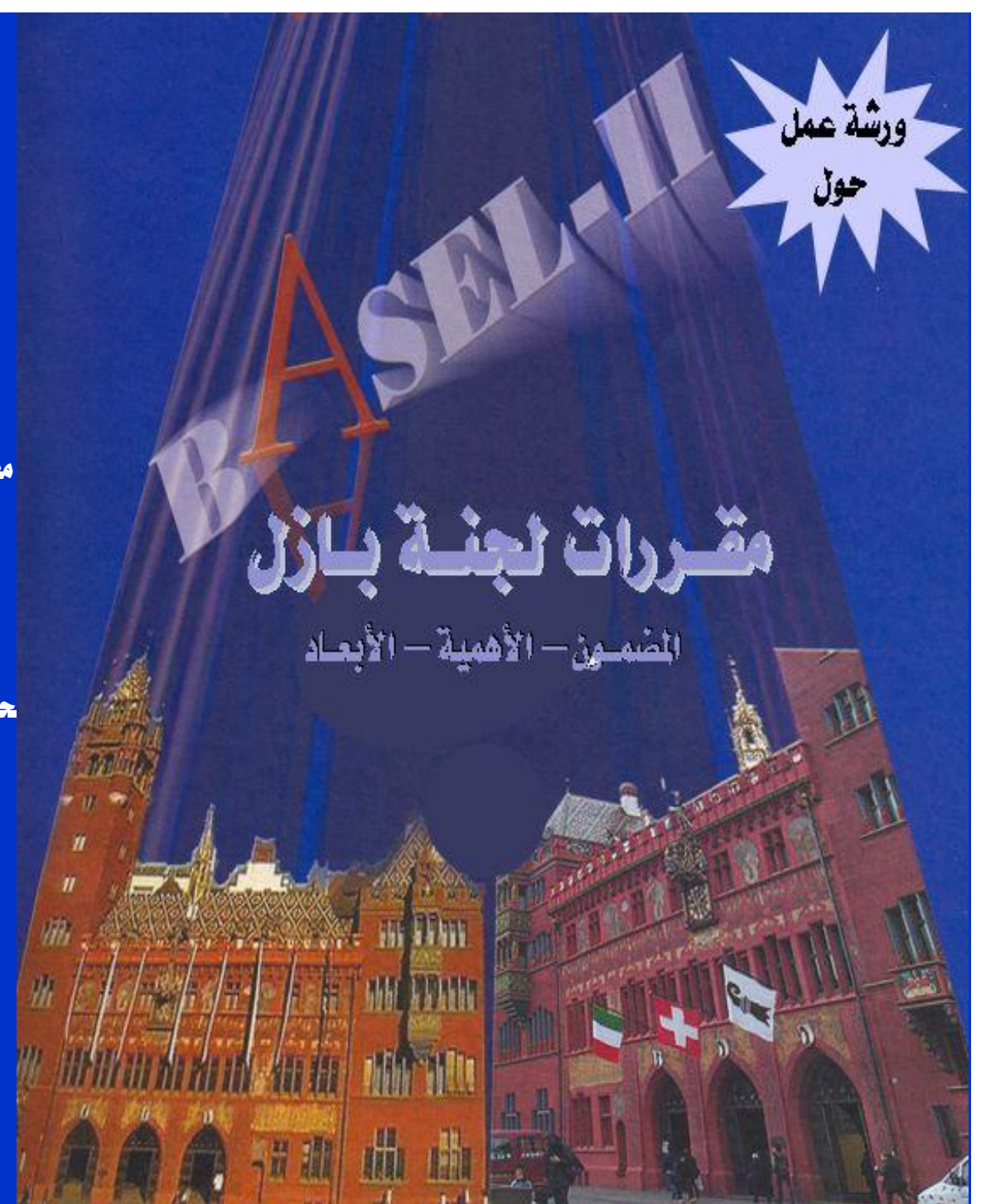
الدعامة الثانية : الرقابة على ملاحة رأس المال

الدعامة الثالثة : انضباط السوق

ورشة عمل
حول

مقررات لجنة بازل

المضمون - الأهمية - الأبعاد



لجنة بازل

النشأة

تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) ولكسمبورج، وذلك من أجل صياغة أنظمة مصرفية وممارسات رقابية

لجنة بازل

النشأة

مقرها مدينة بال (بازل) في سويسرا، حيث مقر بنك التسويات الدولية، وذلك برئاسة كوك (Cooke) من مصرف إنجلترا، وقد استمدت هذه اللجنة اسمها من اسم المدينة السويسرية فسميت لجنة بازل، وأحياناً تسمى باسم رئيسها كوك.

لجنة بازل

النشأة

1987/12/7 عقد محافظو المصارف المركزية للدول الاثنى عشر المذكورة أعلاه اجتماعاتهم في بازل للنظر في التقرير الأول الذي رفعتة اللجنة لهم، والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها

لجنة بازل

النشأة

1987/12/10 أقرّ المحافظون التقرير المذكور، وتمت التوصية بتوزيع ذلك التقرير على الدول الأعضاء في المجموعة وغيرها لكي تدرسه المصارف والاتحادات المصرفية وذلك خلال مدة ستة أشهر، على سبيل الاستشارة وللتعرف على آرائها .

لجنة بازل

النشأة

في تموز (يوليو) 1988، أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد إليها من آراء وتوصيات حيث أقر مجلس محافظي المصارف المركزية الأثني عشر باسم اتفاق بازل لسنة 1988 (Basle Accord or concordat).

لجنة بازل

الأهداف

أولاً: المساعدة في تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي، وذلك بعد تفاقم المديونية

لدول العالم الثالث

حيث توسعت المصارف وخاصة الدولية منها خلال عقد السبعينات من القرن الماضي في

تقديم قروضها للدول النامية، ونظراً لتدني قدرة الدول المقترضة على السداد، وتفجر

أزمة الديون العالمية .

لجنة بازل

الأهداف

ثانياً : إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف والمتمثلة في:

- 1- منافسة المصارف اليابانية، حيث استطاعت هذه المصارف أن تنفذ بقوة كبيرة إلى داخل الأسواق الأوروبية، حيث سيطرت البنوك اليابانية على أسواق التمويل الدولية وبنسبة قاربت 38٪ وهي الظاهرة التي استمرت لأعوام عديدة حتى أن سبعة بنوك ضمن أكبر عشرة بنوك في العالم عام 1988 كانت من البنوك اليابانية

لجنة بازل

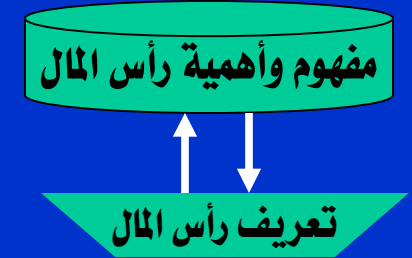
الأهداف

2_ التطورات الأخيرة في الصيرفة الدولية حيث شهدت الساحة الدولية المصرفية جملة من التطورات المتسارعة، جاء في مقدمتها تزايد الاتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق النقدية من القيود بما فيها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من سعة وعمق نشاط المصارف إضافة الى ظهور أساليب وتقنيات تكنولوجية حديثة زادت من عمق المنافسة بين المصارف .

لجنة بازل

الأهداف

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف توصلت لجنة بازل بعد مناقشات مستفيضة على صياغة معيار لقياس كفاية رأس المال الذي ينص على أن تكون نسبة رأس المال الأساسي والمساند إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر 8٪ كحد أدنى، حيث ترك للمسؤولين في كل دولة حرية وضع معايير أعلى .

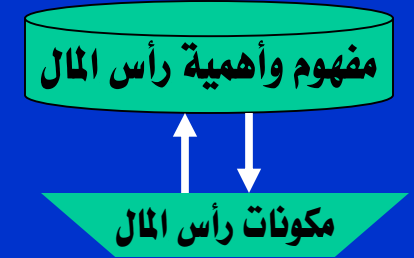


انه الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه

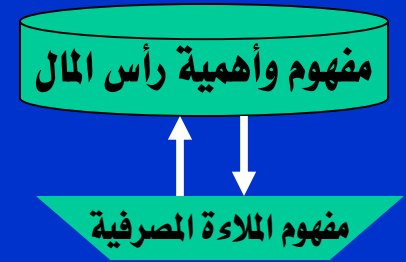
ويعرف رأس المال أيضاً بأنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات لأي منشأة.

وتأتي أهمية رأس المال في أنه يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة

أصحاب الودائع منهم ويعزز الثقة في قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المصرفية

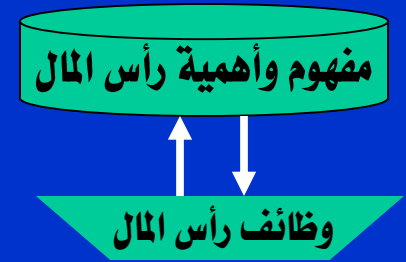


1. رأس المال المدفوع.
2. الاحتياطات العامة بما في ذلك الاحتياطي القانوني.
3. الاحتياطات الخاصة التي تحتفظ فيها المصارف اختيارياً لتدعيم مواردها الذاتية، لمواجهة أية خسائر عن عملياتها الائتمانية والاستثمارية.



الملاءة المصرفية تعني أن موجودات المصرف (أصوله) أكبر من مطلوباته، وعدم الملاءة تعني أن مطلوبات

المصرف أكبر من موجوداته، بعد أن تآكل رأس المال وأصبح سالباً بسبب الخسائر المتراكمة



1. الاستجابة للمتطلبات الأساسية للتسجيل لدى البنك المركزي و الالتزام بالتعليمات الصادرة عنه
2. مواجهة نفقات بدء النشاط
3. تمثيل المالكين
4. امتصاص الخسائر التشغيلية
5. حماية المصرف ضد مخاطر عدم الملاءة (الفشل)
6. تدعيم ثقة المودعين



1- معيار رأس المال / الودائع

تعتبر هذه النسبة من أشهر المعايير وأقدمها التي استخدمتها المصارف المركزية، وقد اعتمدت أغلب المصارف المركزية نسبة 10٪ كحد أدنى.

عيوب المعيار:

يؤخذ على هذا المعيار أنه لا يأخذ بعين الاعتبار حجم ونوعية الموجودات التي توظف فيها هذه الودائع.

مزايا المعيار:

تعكس مدى قدرة المصرف على مواجهة طلبات المودعين. وبالتالي كلما ارتفعت النسبة كلما قل الخطر الذي يمكن أن يتعرض له المودعين.



2- معيار رأس المال / الموجودات

بدأ استخدام هذا المعيار بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية.

عيوب المعيار:

عدم تمييزه بين أنواع ومخاطر الموجودات لدى المصرف.

مزايا المعيار:

تربط هذه النسبة رأس المال بالموجودات، التي يمتص رأس المال أية خسارة قد تنشأ من توظيف الأموال بها.



3- معيار رأس المال / الموجودات الخطرة

يعتمد هذا المعيار على ربط الموجودات ذات المخاطر برأس المال.

حيث أن الموجودات الخطرة هي: جميع موجودات المصرف مطروحا منها:

أ- النقد في الصندوق ولدى المصارف.

ب- أدونات الخزينة والسندات الصادرة عن الدولة.

ج- القروض الممنوحة أو المضمونة من قبل الحكومة.

عيوب المعيار:

عدم تمييزه بين درجة المخاطر للموجودات المختلفة للمصرف.

مزايا المعيار:

تربط هذه النسبة رأس المال بالموجودات الخطرة المبوبة في مجموعات متجانسة نوعاً ما.

أولاً : مفهوم رأس المال وفق مقررات لجنة بازل

تم وضع مفهوم محدد لرأس المال حيث تم تقسيم رأس المال إلى شريحتين، وذلك لأهداف رقابية وإشرافية، وذلك كما يأتي:

تقسيم
رأس المال

الشريحة الأولى : رأس المال الأساسي / core capital ويشمل:-

1. حقوق المساهمين الدائمة " الأسهم العادية المدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة "
2. الاحتياطيات المعلنة مثل (احتياطي قانوني – احتياطي اختياري – علاوة إصدار – أية احتياطيات أخرى لها نفس

الطبيعة)

3. حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة (التي تزيد الملكية فيها عن 50٪) والموحدة ميزانيتها.

4. الأرباح والخسائر المدورة.

الشريحة الثانية : رأس المال التكميلي المساند supplementary capital وتشمل :-

1- الاحتياطات غير المعلنة :

لا بد أن تكون هذه الاحتياطات معتمدة من السلطات الرقابية حيث تسمح بعض الدول لمصارفها بأن تحتفظ بمثل هذه الاحتياطات دون الإفصاح عنها وبشكل رئيسي تكون هذه الاحتياطات ناجمة من أرباح محققة دون الإفصاح عنها، والتي لا يترتب عليها أي التزام مهما كان نوعه بما فيها الالتزام الضريبي ولا بد أن تتميز بما يلي :-

- أن تتمتع بالنعوية والصفات التي يتمتع بها الاحتياطي المعلن.

- أن لا يكون متاحاً للاستقطاع منها على شكل مخصصات أو لمواجهة أي التزامات بل يجب أن تكون متاحة وبشكل آني لمواجهة أية خسائر غير متوقعة في المستقبل.

2 - احتياطات إعادة التقييم

تسمح بعض الدول لمصارفها بإعادة تقييم الموجودات بما يتوافق مع القيم السائدة في السوق وهي تشمل:
- إعادة تقييم المصرف لمجوداته الثابتة.

- الفروقات الناشئة عن الزيادة في الأسهم والأوراق المالية طويلة الأجل التي يملكها المصرف ويشترط لقبول الاحتياطات الخاصة بالأوراق المالية والأسهم خضوعها لخصم مقداره (55%) من الفارق بين الكلفة التاريخية والقيمة السوقية لتوقيع تقلب الأسعار والعبء الضريبي.

يجب أن يراعى في تقييم الموجودات ما يلي:

- أن تسمح سلطات الرقابة المصرفية والقوانين السارية أو القواعد المحاسبية بإعادة التقييم لإظهارها بقيمتها الحالية.
- أن تكون ناشئة عن تقييم رسمي لمباني المصرف الخاصة أو ناجمة عن ارتفاع قيمة الأسهم في الميزانية العامة بموجب قيمتها الحالية عن كلفتها.
- أن يتم التقييم بطريقة حصيفة ومتحفظة مع الأخذ في الحسبان تقلبات الأسعار وأسعار البيع الاضطراري.

3 - مخصص عام الديون المشكوك فيها

تنشأ هذه المخصصات لمواجهة مخاطر ليست ظاهرة الآن قد تتحقق في المستقبل، ولا تشمل هذه المخصصات تلك المخصصات المكونة لمواجهة ديون محددة بعينها، وهي معترف بها وفقاً لمقررات لجنة بازل في حدود 1.25٪ من إجمالي الأصول الخطرة.

ويرجع السبب وراء اشتراط لجنة بازل مثل هذه النسب القصوى إلى أن هذه المخصصات متاحة بجدية لمواجهة الخسائر غير المشخصة التي قد تنشأ لاحقاً في مكونات المحفظة الاستثمارية وبالتالي فهي لا تتمتع بالخصائص الأساسية لرأس المال.

4 - أدوات رأس المال الهجينة

تشمل مجموعة من الأدوات التي تجمع بين صفات حق الملكية، والدين ويجب أن تفي بالمتطلبات التالية:

- إنها غير مضمونة، ومن الدرجة الثانية، ومدفوعة بالكامل.
- غير قابلة للاستعداد بمشيئة حاملها، ولا بد من موافقة السلطات الرقابية المسبقة عليها.
- إنها متاحة للإسهام في استيعاب خسائر المصرف، بدون اضطراره إلى التوقف عن العمل.
- تسمح بتأجيل أعباء خدمة الدين مثل الأسهم الممتازة المتراكمة وذلك في الحالات التي لا تسمح ربحية المصرف في الوفاء بمثل هذه الالتزامات.

5- الديون المساندة

تشمل الديون المساندة :

- أدوات الدين التقليدية غير المضمونة برهن أو قيد على الموجودات، وهي من الدرجة الثانية التي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن خمس سنوات

- الأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود والقابلة للاستعادة، ولا بد هنا من استهلاكها من خلال خصم متراكم قدرة 20٪ سنوياً خلال الخمس سنوات الأخيرة، والهدف من وراء ذلك هو تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها، وهذه الأدوات غير متاحة اعتبارياً للإسهام في استيعاب خسائر المصرف الذي يواصل عمله، وعليه فإنها تكون بحد أقصى قدره 50٪ من مجموع رأس المال الأساسي.

ثانياً : التنزيلات من قاعدة رأس المال

لغايات احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل يتم تنزيل البنود الآتية من قاعدة رأس المال :

1 الشهرة أو السمعة نظراً لأنها تعمل على تضخيم رأس المال الأساسي، كما أنها لا تتمتع بقيمة يستفاد منها عند تعرض المصرف لأي خسارة

2 الاستثمارات في المؤسسات المالية والمصرفية التابعة التي لم توحد ميزانياتها

3 الاستثمارات في رأس مال المصارف الأخرى والمنشآت المالية، وذلك لمنع تبادل الاستثمارات الرأسمالية بين المصارف، والتي تؤدي إلى تضخيم رأس المال

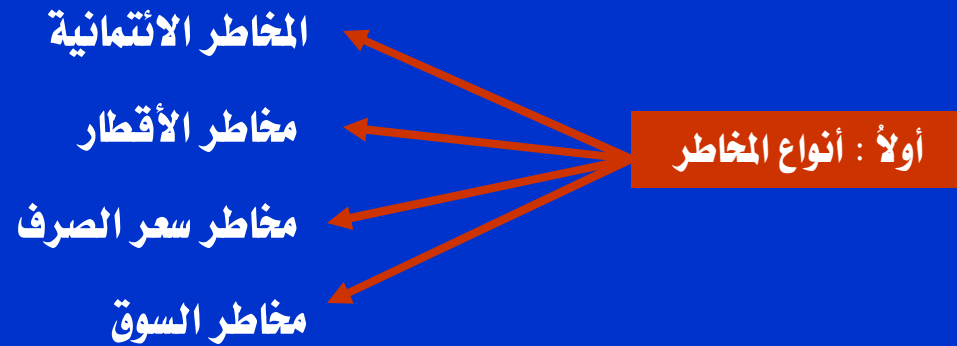
ثالثاً : الحدود والقيود المفروضة على رأس المال

نظراً لأن عناصر رأس المال المساند أقل قوة من عناصر رأس المال الأساسي قامت لجنة بازل بوضع قيود على استخدام عناصر رأس المال المساند بما يكفل عدم إسراف البنوك في استخدامه على حساب عناصر رأس المال الأساسي وتتمثل هذه القيود بما يلي : -

1. لا يدرج ضمن الأرباح المدورة الأرباح المعدة للتوزيع
2. يتم طرح الخسائر المدورة من رأس المال الأساسي
3. لا تضم الأرباح المحققة خلال العام إلى الأرباح المدورة، لكن تطرح الخسائر المحققة خلال العام من رأس المال الأساسي
4. يجب أن لا يقل رأس المال الإجمالي الأساسي والمساند عن 8% من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
5. يجب أن لا يقل رأس المال الأساسي عن 4% من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر.

6. يجب أن لا يزيد رأس المال المساند عن 100٪ من رأس المال الأساسي
7. يجب أن لا يزيد إجمالي الديون المساندة عن 50٪ من رأس المال الأساسي
8. يجب أن لا يزيد إجمالي المخصص العام للديون عن 1,25٪ من قيمة الموجودات والبندود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر.
9. تخضع احتياطات إعادة تقييم الأسهم والأوراق المالية لخصم مقداره 55 %
10. لا يؤخذ في الاعتبار لأغراض احتساب قاعدة رأس المال أي احتياطات أو أرباح تخضع لقيود

11 . على الرغم من تعدد أنواع المخاطر فإن المعيار لم يتعامل سوى مع أربعة أنواع من المخاطر .
ونعرض فيما يلي هذه المخاطر من خلال : -



وهي أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها الأعمال المصرفية حيث بنيت أوزان بالدرجة الأولى على قدر المخاطر الائتمانية المتوقعة

← المخاطر الائتمانية ←

حيث أعطت الاتفاقية الأصول التي يكون المدين بها أحد أقطار OECD وزن مخاطر صفر في حين أن الأصول المماثلة ولكن المدين من دول NONOECD تكون مخاطرتها 100٪.

← مخاطر الأقطار ←

تم التفريق بين أوزان المخاطر للأصول بالعملات المحلية ونظيرتها بالعملات الأجنبية وقرر أوزان مخاطر أعلى للعملات الأجنبية

← مخاطر سعر الصرف ←

وضعت قواعد لاحتساب المخاطر على عقود الصرف الآجل إذ أن العودة إلى تقدير العقود وفقاً للسعر السائد وقت احتساب النسبة يعني مراعاة مخاطر السوق.

← مخاطر السوق ←

ثانياً: أوزان المخاطر

المجموعة الأولى : دول ذات مخاطر منخفضة.

تتميز هذه الدول بالمخاطر المنخفضة وسيتم الإشارة لها لاحقاً باسم دول (OECD) وتنقسم إلى شريحتين هما:

- الدول الأثنى عشر الأعضاء في لجنة بازل "سبق الإشارة إليها".
- الدول التي عقدت ترتيبات الصندوق العامة للإقراض وهي (استراليا- النمسا- الدنمارك - فنلندا - اليونان - ايسلندا - ايرلندا - نيوزيلندا -النرويج - البرتغال - السعودية - تركيا).

ثالثاً : تصنيف الدول تبعاً للمخاطر

المجموعة الثانية : دول ذات مخاطر مرتفعة .

وهي مجموعة الدول ذات المخاطرة العالية وتشمل كل دول العالم بما فيها الدول العربية باستثناء السعودية.

1

الموجودات التي تأخذ درجة مخاطرة صفر٪ وهي :

1. النقدية والمطلوبات من الحكومات المركزية والمصارف المركزية بالعملة الوطنية
2. المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول (OECD) ومصارفها المركزية
3. المطلوبات المعززة بتأمينات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية في دول (OECD) أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية في دول (OECD).

اعتمدت لجنة
بازل الأوزان
الترجيحية
كطريقة لقياس
كفاية رأس مال
المصارف، حيث تم
تصنيف
الموجودات وذلك
تبعاً لدرجة
المخاطرة النسبية
التي تتضمنها إلى
أربعة أوزان
صفر٪
٪20
٪50
% 100

رابعاً : أوزان المخاطرة
حسب تصنيف الموجودات

2

الموجودات التي تأخذ درجة مخاطرة 20٪ وهي :

1. المطلوبات من مصارف التنمية مثل البنك الدولي،الاتحاد الدولي لمصارف التنمية،ومصرف الاستثمار الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي .
2. المطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات أوراق مالية صادرة عن تلك المصارف
3. المطلوبات من المصارف المسجلة في دول OECD))، والقروض المضمونة من قبل المصارف المسجلة في دول OECD (
4. والمطلوبات من المصارف المسجلة في أقطار خارج مجموعة دول OECD) والتي تبقى من أجلها أقل من سنة واحدة
5. المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD (باستثناء الحكومة المركزية
6. القروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات، والبنود برسم التحصيل.

اعتمدت لجنة
بازل الأوزان
الترجيحية
كطريقة لقياس
كفاية رأس مال
المصارف، حيث تم
تصنيف
الموجودات وذلك
تبعاً لدرجة
المخاطرة النسبية
التي تتضمنها إلى
أربعة أوزان
صفر٪
20٪
50٪
100 ٪

رابعاً : أوزان المخاطرة
حسب تصنيف الموجودات

اعتمدت لجنة
بازل الأوزان
الترجيحية
كطريقة لقياس
كفاية رأس مال
المصارف، حيث تم
تصنيف
الموجودات وذلك
تبعاً لدرجة
المخاطرة النسبية
التي تتضمنها إلى
أربعة أوزان
صفر٪
20٪
50٪
100٪

رابعاً : أوزان المخاطرة
حسب تصنيف الموجودات

3
الموجودات التي تأخذ درجة مخاطرة 50٪ وهي :

القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة، أو
التي سوف تشغل من قبل المقترض، أو تلك التي تُؤجر.

4

الموجودات التي تأخذ درجة مخاطرة 100٪ وهي :

1. المطلوبات من القطاع الخاص
2. والمطلوبات من المصارف المسجلة خارج دول OECD) "ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية ومحوّلة بها"
3. المباني والآلات والمعدات وغيرها من الموجودات الثابتة، والعقارات والاستثمارات الأخرى
4. أدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف الأخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال)
5. وجميع الموجودات الأخرى.

اعتمدت لجنة
بازل الأوزان
الترجيحية
كطريقة لقياس
كفاية رأس مال
المصارف، حيث تم
تصنيف
الموجودات وذلك
تبعاً لدرجة
المخاطرة النسبية
التي تتضمنها إلى
أربعة أوزان
صفر٪
20٪
50٪
100 ٪

رابعاً : أوزان المخاطرة
حسب تصنيف الموجودات

رابعاً : البنود خارج الميزانية Off Balance Sheet

نظراً لأن الالتزامات العرضية لا يترتب عليها انتقال أموال من البنك إلى الغير مباشرة فهي تعد ائتمان غير مباشر وتنطوي على مخاطر أقل من الائتمان المباشر، لذلك وضعت لجنة بازل أسس لتحويل الفقرات خارج الميزانية إلى داخل الميزانية، وذلك لشمول المعيار جميع المخاطر وفق معامل ترجيح محدد أدناه.

معامل تحويل الائتمان	الأدوات
100%	1- البدائل للائتمان المباشر مثل كفالات عامة للديون (بضمنها الاعتمادات القائمة لضمان القروض والأوراق المالية) والقبولات المصرفية بضمنها التظاهرات التي تحمل طابع القبولات (كفالات دفع وقبولات).
100%	2- اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، المبيعات مع حق الإرجاع، التي يتحمل المصرف فيها المخاطرة.
100%	3- المشتريات المستقبلية للموجودات، والأسهم المدفوعة جزئياً، التي تمثل التزامات.
50%	4- الالتزامات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة (مثل كفالات حسن الأداء وحقوق شراء الأسهم، والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة).

5-	تسهيلات إصدار الأوراق.	50٪
6-	الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات الرسمية القائمة، وخطوط الائتمان) ذات الاستحقاقات التي تزيد على السنة الواحدة.	50٪
7-	الالتزامات محتملة قصيرة الأجل، ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة).	20٪
8-	الالتزامات الطارئة، ذات الاستحقاقات لغاية سنة أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط.	صفر٪

خامساً : تقييم لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال

يعتبر اتفاق بازل لمعايير كفاية رأس المال حدثاً هاماً في تاريخ النشاط المصرفي العالمي نظراً لجوانبه الإيجابية وأيضاً السلبية المتمثلة فيما يلي:

إيجابيات معيار كفاية رأس المال



- 1- وضع حدود دنيا لتقييم المخاطر في الأصول المصرفية وشدتت على أهمية كفاية رأس المال لتحقيق الأمان المصرفي.
- 2- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة.
- 3- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية، وحل إشكاليات الرقابة بين الدولة الأم والدولة المضيفة للمصارف الدولية.
- 4- زيادة مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات المصارف ، واتخاذ القرارات المالية المناسبة حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأسمال المصرف بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض المصرف للمخاطر، وفق تقدير الجهات الرقابية، مما جعل دور المساهمين أكثر فاعلية.

إيجابيات معيار كفاية رأس المال



5- أصبح من المتاح للمساهم العادي من أي بلد القدرة على تكوين فكرة سريعة حول سلامة المؤسسات المالية، وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دولياً وبذات الصورة بين دولة ودولة أخرى أو بين مصرف وآخر.

6- أن تطبيق معيار كفاية رأس المال يجعل المصارف أكثر اتجاهاً إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان في أصول المصارف بدلاً من الاحتفاظ برأسمال مقابل، بل ربما ستضطر أيضاً إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال.

محددات معيار كفاية رأس المال



أصبح معدل رأس المال الذي يتم حسابه طبقاً لاتفاقية بازل 1988، لا يعتبر في الغالب مؤشراً جيداً لقياس الحالة المالية للمصرف، وذلك بسبب التطورات الهائلة التي حدثت في الصناعة المصرفية، وتشير لجنة بازل إلى أن مبررات التعديلات المقترحة لحساب معيار كفاية رأس المال ما يلي:

- 1- من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها OECD أو None-OECD حيث تتمتع بعض الدول بالمجموعة الأخيرة بجدارة ائتمانية عالية، وعدم مراعاة النظام الحالي اختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدين وآخر وبالتالي اختلاف احتمالات الإفلاس من حالة إلى أخرى.
- 2- لا يأخذ هذا النظام في الاعتبار تحسن الأساليب التي تتبعها البنوك لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية بما يقتضي بحث إمكانية الاعتماد على هذه الأساليب.
- 3- توجد مشكلة هامة في إطار تطبيق معيار اتفاقية بازل 1988 وهي تتعلق بمقدرة المصارف في الحكم على القواعد المقننة لمتطلبات رأس المال، ومعرفة الفرق بين المخاطر الاقتصادية الحقيقية، والمخاطر التي تقاس بموجب معيار اتفاقية بازل 1988.

4- قد يكون الثمن الذي يختاره المصرف للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، إذا لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول، واحتساب المخصصات، وتعليق الفوائد.

5- قد يحاول أحد المصارف التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع انخفاض تضمينها لمقام النسبة الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب السلطات الرقابية.

6- تعد أهم سلبيات المعيار المذكور التكلفة الإضافية على المنشآت المصرفية مما يجعلها في موقف أضعف تنافسياً من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة مثل (شركات الصرافة أو الشركات المالية).

7- ضرورة توفير رأس المال لتغطية مخاطر جديدة تتعرض لها البنوك ومن ذلك:

أ- مخاطر تقلبات أسعار العائد بالنسبة للأصول والالتزامات والعمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجل.

ب- المخاطر الأخرى ومن ذلك مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

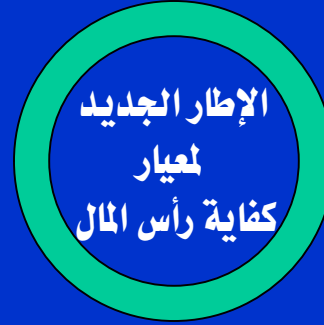
احتساب كفاية رأس المال وفق المعايير التي وضعتها سلطة النقد الفلسطينية

حالة تطبيقية

بنك فلسطين

النظام الجديد

النظام القديم



يركز الإطار الجديد على تحسين طرق قياس المخاطر وتظل فيه مخاطر السوق دون تغيير وكذلك مخاطر الائتمان مع

الأخذ بعين الاعتبار نوعية جديدة من المخاطر ولأول مرة وهي مخاطر التشغيل (Operational Risk) والتي

تعرفها اللجنة على أنها الخسائر المباشرة والغير المباشرة الناتجة عن كفاية إجراءات العمل الداخلية وأعطال النظم

وكذلك أخطاء العاملين أو الناتجة عن أعمال خارجية وتقدر لجنة بازل أن مخاطر التشغيل في المتوسط تصل لنحو 15٪

من إجمالي متطلبات رأس المال

أهداف الإطار الجديد

- 1- تحسين إطار كفاية رأس المال من خلال التركيز على أهمية إدارة المخاطر وتشجيع البنوك على تحسين قدراتها في تقييم المخاطر.
- 2- المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي خاصة في ظل التطورات المتلاحقة.
- 3- العمل على تحقيق المنافسة العادلة بين البنوك.
- 4- تحسين طرق الإفصاح المتعلق بالمخاطر ورأس المال.
- 5- وضع منهج شامل يأخذ في الحسبان جميع المخاطر التي يتعرض لها المصارف.
- 6- ستطبق الاتفاقية على المصارف النشطة دولياً، وذلك على الرغم من أن أسس الاتفاقية قابلة للتطبيق على المصارف بمستوياتها المختلفة.
- 7- لتحقيق الأهداف السابقة إليها، فإن لجنة بازل قد وضعت الإطار العام لمشروع الاتفاقية الجديدة بحيث يشتمل على المحاور أو الدعائم الثلاثة التالية:-

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

مراجعة أو إعادة النظر في نطاق الرقابة على رأس المال

انضباط السوق (Market Discipline)

مضمون المعيار

حيث تتمثل هذه المتطلبات في حساب معيار كفاية رأس المال وفقاً لما يلي:
القاعدة الرأسمالية منسوبة إلى المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية
ويلاحظ في هذا الصدد ما يلي:

- 1- لم تجر لجنة بازل أية تعديلات على قاعدة رأس المال والتي تشمل الشرائح الثلاث.
- 2- استحدثت لجنة بازل نوعاً جديداً من المخاطر وهو المخاطر التشغيلية.
- 3- لم تجر تعديلات تذكر على المخاطر السوقية التي استحدثت مع منتصف التسعينات.
- 4- لم تجر تعديلات على معاملات تحويل الالتزامات العرضية.
- 5- تم إجراء تعديلات جوهرية على المخاطر الائتمانية حيث سمحت لجنة بازل بثلاثة بدائل لقياس تلك المخاطر هي:

الدعم
الأولي

معيار
متطلبات
الحد

الأدنى

لرأس
المال

مخاطر
الائتمان

طرق قياس هذا المعيار

Standardised Approach الطريقة القياسية

وتعتمد لدى تحديد أوزان المخاطر على درجات التصنيف الائتماني التي تحددها المؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

Approach Foundation IRB التقييم الداخلي الأساسي للمخاطر:

دراسة إمكانية الاعتماد على التصنيف الائتماني الذي يقوم به المصرف لمدينيه (تصنيف داخلي) وذلك بالنسبة لبعض المصارف المتطورة بعد موافقة السلطة الرقابية على ذلك التصنيف.

Advanced IRB Approach التقييم الداخلي المتقدم للمخاطر

النظر مستقبلاً في دراسة إمكانية الاعتماد على ما تقوم به المصارف الأكثر تطوراً من اتباع أساليب إحصائية لتقدير حجم المخاطر الائتمانية وخسائر القروض ورأس المال المطلوب

1- قياس المخاطر الائتمانية وفق الطريقة القياسية

نعرض فيما يلي مفهوم مختصر لهذه الطريقة مع مقارنتها بالنظام الحالي:

أولاً :

يحتوي المنهج القياسي على إرشادات للسلطات الرقابية بالدول لتحديد ما إذا كان أي مصدر خارجي للتقييم مناسباً للاستخدام عن طريق البنوك

يفرض المنهج القياسي في معظم الحالات التي لا يستخدم فيها أية تقييمات خارجية تطبيق وزن للمخاطر قدره 100٪، وهو ما يعني وجود رأسي المال بنسبة 8٪ كما هو الحال في الاتفاق الحالي

في هذه الحالات يتعين على السلطات الرقابية أن تتأكد من كفاية متطلبات رأس المال آخذة في الاعتبار ما لديها من خبرة رئيسية حول نوع الائتمان المقدم

ويعد أحد التعديلات الهامة على المنهج القياسي هو إعطاء الديون التي استحققت ولم تسدد وزناً للمخاطر قدره 150٪ إلا إذا قام البنك بتجنيب مبلغ معين تحت حساب الدين لا يقل عن 20٪.

ثانياً

أهمية توسيع إطار الضمانات والمشتقات الائتمانية التي قد تأخذها البنوك التي تستخدم المنهج القياسي في الاعتبار، والتي تعرف باسم مخفضات مخاطر الائتمان Credit Risk Mitigations لتشمل على معظم الأدوات المالية، كما يوسع المنهج القياسي من نطاق الضامين ليشمل جميع الشركات التي تفي بتقييم خارجي محدد لدرجة الجدارة الائتمانية.

يتم تقسيم الائتمان Credit Exposure وفقاً للمنهج القياسي إلى عدة فئات بناء على الخواص المميزة لكل ائتمان مع تحديد أوزان مخاطر لكل من هذه الفئات أهمها ما يلي:

- 1- الائتمان الممنوح لشركات Claims on Corporates.
- 2- الائتمان الممنوح لبنوك Claims on Bank.
- 3- الائتمان الممنوح لدول Claims on Sovereigns.

ثالثاً :

يتم تحديد درجات الجدارة الائتمانية لهذه الأنواع الثلاثة بالاستعانة بجهات التقييم الخارجية مع مراعاة ما يلي :

1 - بالنسبة للائتمان الممنوح للحكومات والبنوك المركزية فإنه في حال عدم توفر جدارة ائتمانية لها فإنه يمكن الاستعانة بالتقييم الذي تعده وكالات تقييم الائتمان المتعلق بالصادرات Export credit agencies بالتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، ويطلق في هذه الحالة على المنهج القياسي صفة المنهج القياسي البسيط، والذي يطبق أيضاً على البنوك التي لها درجة جدارة ائتمانية، ويمكن للسلطة الرقابية أن تقر وزن مخاطر أقل بالنسبة للالتزامات بالعملية الوطنية.

2 - بالنسبة للبنوك فقد تم تحديد وزن المخاطر استناداً إلى بديلين هما:

البديل الأول:

أن يتم تقييم درجة الجدارة الائتمانية للبنك بذات درجة جدارة الدولة التابع لها مع تخفيض درجة الجدارة إلى المستوى الأقل مباشرة.

البديل الثاني:

أن يتم تقييم درجة الجدارة الائتمانية للبنك وفقاً للتقييم الذي يحصل عليه من جهات التقييم الخارجية .

معالجة الديون التي استحققت ولم تسدد:

وضعت لجنة بازل معياراً لتحديد وزن المخاطر للديون التي استحققت ولم تسدد لمدة تزيد عن 90 يوم وفقاً لما يوضحه الجدول التالي:

المخصص المكون	وزن المخاطر
أقل من 20%	150%
من 20% إلى 50%	100%
أكبر 50%	50%

مع مراعاة ما يلي:

- تطبيق وزن مخاطر قدره 100% عندما يبلغ المخصص المكون 15% بالنسبة للديون التي استحققت ولم تسدد المغطاة بضمانات معينة، غير أنه يجب على السلطات الرقابية أن تضع معايير صارمة للتأكد من سلامة الضمانات.

- تخفيض وزن المخاطر على قروض الرهن العقاري السكني التي استحققت ولم تسدد لمدة تزيد عن 90 يوم ليكون 50% إذا كانت المخصصات المحددة لا تقل عن 50% وفقاً لمقررات كل دولة.

انتان التجزئة Retail Exposure

تعالمت لجنة بازل مع انتان التجزئة كمحفظة وليس على مستوى العميل، مع إعطاء هذا الانتان وزن المخاطر أقل بالمقارنة بالانتان الممنوح للشركات، بشرط أن يكون الانتان ممنوح للأشخاص الطبيعيين أو لأشخاص اعتبارية صغيرة الحجم، مع تمييز الإقراض الممنوح بضمان عقار سكني حيث تم إعطائه وزن مخاطر أقل من غيره من انتان التجزئة.

بيان بأوزان المخاطر وفقاً للنظام الحالي والطريقة القياسية
(نسبة مئوية)

التعديلات المقترحة/أوزان ترجيح مخاطر بحسب التصنيف الائتماني Standard & Poors على سبيل المثال							النظام الحالي (وزن ترجيح مخاطر ثابت بحسب الدولة ونوع العملة أو الأجل)	الملتزم (المدين) Claims on
لم يخضع للتقييم Unrated	أقل من B-	BB+ إلى B-	BBB+ إلى BBB-	A+ إلى A-	AAA إلى AA-			
100	150	100	50	20	صفر		دول الـ OECD/صفر دول أخرى: عملة وطنية/صفر % عملات أجنبية %100	(1) الحكومات المركزية/البنوك المركزية
100	150	100	100	50	20	الخيار الأول+	بدول OECD %20 بدول أخرى: حتى سنة %20 أكثر من سنة %100	(2) البنوك ومؤسسات التعامل في الأوراق المالية
50++	150	+100 +	++50	++50	20	الخيار الثاني*		

التعديلات المقترحة/أوزان ترجيح مخاطر بحسب التصنيف الائتماني Standard & Poors على سبيل المثال						النظام الحالي (وزن ترجيح مخاطر ثابت بحسب الدولة ونوع العملة أو الأجل	الملتزم (المدين) Claims on
لم يخضع للتقييم Unrated	أقل من B-	BB+ إلى B-	BBB+ إلى BBB-	A+ إلى A-	AAA إلى AA-		
100	150	100	100	50	20	بما لا يزيد عن الوزن المقرر للحكومة المركزية	(3) المؤسسات Corporations
20						٪20	(4) بنوك التنمية الدولية
٪75 لأفراد أو مؤسسات صغيرة شريطة أن تكون المحفظة متنوعة (الحد الأقصى للعميل الواحد ٪.2) من إجمالي المحفظة						٪100	تجزئة
٪35 شريطة توافر هامش كبير بين قيمة القرض وقيمة الضمانة والاستناد إلى تقييم متحفظ						٪50	(6) الأفراد لغرض الإسكان
٪100						٪100	(7) تمويل عقاري تجاري Commercial
يتحدد وزن المخاطر بحسب الوزن المخصص للحكومة المركزية أو البنوك						(عملة وطنية) وزن يتراوح ما بين صفر، 50٪ وفقاً لتقدير السلطة الرقابية (عملات أجنبية) ٪100	(8) الحكومات غير المركزية (الولايات/وحدات الحكم المحلي) Non-Central government public sector
تظل معاملات التحويل كما هي دون تعديل، وإن كان الأمر يتطلب زيادة في قدر رأس المال لزيادة أوزان ترجيح المخاطر وفقاً لما تضمنه ذلك البيان							(9) الالتزامات العرضية

الطريقة القياسية المبسطة

كما يمكن اتباع طريقة أيسر يطلق عليها الطريقة القياسية المبسطة Simplified وهي تعتمد على التقييم الذي تعده ووكالات تقييم الائتمان للحكومات والبنوك مع إعطاء وزن واحد لكل شريحة من العملاء وفقاً لما يوضعه البيان التالي:

7	4.6	3	2	1	الدرجة الطريقة
%150	%100	%50	%20	صفر%	(1) الحكومات المركزية / البنوك المركزية
%150	%100	%100	%50	%20	(2) البنوك ومؤسسات التعامل في الأوراق المالية
%100					(3) المؤسسات Corporations
صفر%					(4) بنوك التنمية الدولية

الدرجة	1	2	3	4-6	7
(5) تجزئة	:75% لأفراد أو مؤسسات صغيرة شريطة أن تكون المحفظة متنوعة (الحد الأقصى للعبيل الواحد 2% من إجمالي المحفظة)				
(6) الأفراد لغرض الإسكان	:35% شريطة توافر هامش كبير بين قيمة القرض وقيمة الضمانة والاستناد إلى تقييم متحفظ				
(7) تمويل عقاري تجاري	:100%				
(8) الحكومات غير المركزية	بحسب الوزن المخصص للحكومة المركزية				
(9) الأصول عالية المخاطر	يمكن الترويج بوزن أعلى للأصول عالية المخاطر مثل Venture Capital Private equity investments				
(10) الالتزامات العرضية	وفقاً لـ Standardised Approach				